لنحرر العراق من الفاشية الامريكية

كمال مجيد*

■ حين تصل الازمة الاقتصادية مرحلة لا تستطيع الدولة الرأسمالية حلها الا بالتوسع، للسيطرة على الشعوب الاخرى بالقوة، تلجأ الى استخدام الطرق الفاشية التالية لتعجيل عملية التخلص من أزمتها. هذا ما حدث في المانيا النازية أيام هتلر وهذا ما يحدث الان مع الولايات المتحدة الامريكية:

1 ـ حصر المؤسسات التشريعية، البرلمان، واخضاعها للقرارات الاعتباطية لرئيس الدولة. فتحت عنوان «الفاشية الامريكية الجديدة» يقول وليام ريفرز بيت، المشهور بتحاليله في جريدة «نيويورك تايمز»: «لقد قرر الرئيس جورج بوش، في الاشهرالاخيرة، اخضاع الكونغرس لقراراته التحريرية الموقعة التي تنص على أن لرئيس الجمهورية الحق في التصرف دون الاخذ بنظر الاعتبار القوانين السارية في الحالات التي يختارها..». (راجع مقالته في نورث ستار كومباس في شباط (فبراير) 2006، ص 17) ويشير كمثال الى قرار بوش بتعيين ساموئيل اليتو كعضو في المحكمة العليا وبذلك قرر أن يضرب عصفورين بحجر: تجميد حق الكونغرس في اخذ هذا القرار من جهة والتأكد من ابقاء الاكثرية في هذه المحكمة بيد الحزب الجمهوري من الجهة الاخرى.

2 ـ فرض الاصولية الدينية (التبشيرية المسيحية Evangelism) وحث الشعب على تحقير الاديان الاخرى. ففي المانيا قام هتلر بتحقير اليهود وفي امريكا يتم تحقير الاسلام بحجة أن الارهابيين ينتمون لهذا الدين. والجدير بالذكر هو ان بوش فاز في الانتخابات الاخيرة بعد أن اقنع اربعة ملايين من التبشيريين على التصويت له خلافاً لعادتهم في مقاطعة الانتخابات بحجة ان الحزبين لا يطبقون المسيحية بكل حذافيرها.

3 ـ كم الافواه وغسل الادمغة بالدعاية المسمومة والكاذبة لتخويف الشعب ودفعه الى القبول بقرارات الحكومة. فمثلاً «انك اما معنا أو مع الارهابيين». فتكاد المناقشة تعادل الخيانة وذلك بعد خلق جو من الرعب والفزع في الولايات المتحدة، فـ «كوريا الشمالية وايران. تصنعان القنبلة الذرية لاستخدامها ضد امريكا واسرائيل!» و«منظمة القاعدة تعتمد على صدام حسين لارهاب العالم!» و«مراقبة الشعب الامريكي شر لا بد منه لمنع تكرار أحداث 9/11 في نيويورك!»

4 ـ ألاعتماد على كبار الرأسماليين للحصول على المال للفوز في الانتخابات ومن ثم مكافأتهم بشراء منتجاتهم الحربية. ففي المانيا فشل هتلر في الحصول على الاكثرية المطلقة في انتخابات 1933 فاعتمد على الرأسماليين، من امثال كروب، لاقناع الآخرين على القبول به كقائد الدولة. وبالمقابل تحول كروب الى المنتج الرئيسي للاسلحة تحضيراً لاشعال الحرب العالمية الثانية. أما في الولايات المتحدة فهناك 60 مليون يعيشون على صنع الاسلحة وبيعها. وتقوم الحكومة الامريكية بصرف 425 مليار دولار، كل سنة، لشراء الاسلحة واستخدامها في الحروب العديدة التي اصبحت ضرورية لاستمرار الانتاج وتجنب تعمق الازمة الاقتصادية. فهناك الآن حروب دامية لا في العراق وافغانستان فحسب بل في الفلبين وتايلاند الجنوبية وباكستان ونيبال وفلسطين وكولومبيا و27 حرباً في افريقيا وحدها حيث يجني منها تجار الاسلحة الامريكان بلايين الدولارات (للتفاصيل راجع جوديث أمانثيس في مجلة African Liberation Support Campaign في 13/9/1999).

5 ـ التوسع الاستعماري عن طريق الحرب الدائمة لازاحة المستعمرين الاخرين والسيطرة على مستعمراتهم بغية استغلال شعوبها والاستفادة من ثرواتها الطبيعية للحصول على اقصى الارباح والفوائد. ولهذا هاجم هتلر اوروبا الغربية ثم تشيكوسلوفاكيا وبولندا ومن ثم الاتحاد السوفييتي وشمال افريقيا. أما الولايات المتحدة فقد تمكنت من بناء قواعدها العسكرية في اكثر من مئة بلد في انحاء العالم بحجة محاربة الشيوعية، وما أن سقط الاتحاد السوفييتي حتى سيطرت على اوروبا الشرقية ومعظم بلدان العالم العربي، أثناء حرب الكويت، وتمكنت من بناء القواعد العسكرية في مخلفات يوغسلافيا ثم في جورجيا وارمينيا واوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزيا على الحدود الروسية ـ الصينية. ثم هاجمت، بحجة العولمة، كلاً من بناما وهاييتي وافغانستان والعراق وتقوم بتهديد سورية وايران ومن بعدهما قد يتوسع العدوان ليشمل الصين وكوريا الشمالية.

فاحتلال العراق، وافغانستان من قبله، جاء كحلقة ضرورية من سلسلة الحروب المستمرة «لأجل غير معروف» كما يؤكد حكام امريكا وبحجة «محاربة الارهاب في اكثر من 50 بلداً». ولكن لسوء حظها ادركت شعوب العالم حقيقة توسعها الاستعماري، ولم يأت هذا الادراك ببطء او بعد تفكير طويل بل بسرعة الطائرات التي اخذت تقصف البلدان قصفاً «بساطياً»، مستخدمة القنابل العنقودية المغطاة باليورانيوم، بصورة لا تترك المجال للنجاة من الموت. فاضطرت الشعوب الى الدفاع عن نفسها وعن كرامتها التي مزقتها بساطيل العساكر الغازية دون احترام او رحمة. بل أكثر من هذا ابتكرت الشعوب المغلوبة على امرها طرقاً جديدة في الحرب، امتازت بينها طريقة الانتحار التي تفرز عادة عن مقتل اكبر عدد ممكن من جيش العدو مقابل موت انتحاري واحد. أي أن نسبة الموت (العبارة التي اخترعها الرئيس ليندون جونسون في حرب فيتنام لقياس انتصاراته اليومية) جاءت لصالح الشعوب المقهورة، في حين لا يستطيع العدو الامريكي التقابل بالمثل لعدم وجود مرتزقة يقبلون الانتحار ولا يعرفون الانتحاري الا بعد تفجير نفسه. لقد بلغت نجاعة العملية الانتحارية حداً قررت الحكومة الايرانية التلويح بها لتهديد بوش وذلك على لسان أحد مسؤوليها بالقول: «اذا قامت امريكا بضرب ايران فهناك 52 الف استشهادي تم تدريبهم وهم مستعدون للتضحية بانفسهم دفاعاً عن وطنهم». كما نشره التلفزيون البريطاني (بي بي سي سيفاكس) الصفحة 102.

وفي الوقت الذي استخدمت امريكا جيوش مختلف البلدان التابعة قابلها شبان الشعوب المنكوبة بالتطوع بالسفر الى العراق وافغانستان للاشتراك في الدفاع عنهما مع علمهم التام بأن الدفاع عن هذين البلدين جزء ضروري من الدفاع عن وطنهم الام. وحين قرر جورج بوش نقل ساحة المعركة الى افغانستان ثم العراق بحجة «ابعاد ساحة المعركة عن امريكا» رد الانتحاريون عليه بتوسيع رقعة عملياتهم من بالي في اندونيسيا عبر تايلاند وباكستان والهند وفلسطين وتركيا ومصر والمغرب وحتى اسبانيا وبريطانيا. إن البشرية جمعاء تستنكر قتل الابرياء ولهذا فانها تستنكر قيام امريكا بقتل «84 الفاً من المدنيين في العراق، اكثر من نصفهم من الاطفال والنساء»، كما جاء في مجلة «لانسيت» الطبية في تقرير اللجنة الطبية والعلمية الأمريكية التي قامت بمسح العراق مسحاً احصائياً، مستثنياً المذابح الجماعية في الفلوجة وتلعفر ومدينة الصدر والنجف وغيرها بغية تجنب المبالغة رياضياً. أما أمريكا فانها ترفض الاعتراف بهذه الارقام بل ترفض حتى الاشارة اليها ومن الجهة الاخرى انها تلح على أن قتل المدنيين خسائر ملازمة Collateral damage ولا بد منها، دون الاعتراف بأنها جريمة نكراء بحق الابرياء!

تستنكر البشرية جمعاء الارهاب ايضاً ولهذا خرج ويخرج ملايين الطيبين في مختلف مدن العالم ليستنكروا الارهاب الدولي الذي نفذه جورج بوش وتوني بلير عن طريق الهجوم على العراق في «حرب غير شرعية حسب ميثاق هيئة الامم المتحدة» كما صرح بذلك كوفي عنان، سكرتير الهيئة، في 15/9/2004.

وبالنسبة لنا نحن العراقيين هناك حقيقة يعرفها الجميع وهي ان العراق بلد محتل وينال شرور هذا الاحتلال السنة والشيعة والعرب والاكراد والتركمان والكلدو آشوريون والصابئة واليزيديون والشبك. فالمستعمر الفاشي قهر الشعب العراقي لا لفرض الديمقراطية عليه ولا لتعليمه المشاركة في الانتخابات التي لم تحل مشكلة واحدة من مشاكله، بل لتحطيم البلاد والسيطرة على نفطها وغازها وكبريتها، بغية بيعها حسب نظام السوق لجلب البلايين من الارباح، ثم العمل على تدجين شعبها وسوقه في حرب توسعية لاحتلال ايران وسورية، تنفيذاً لسياسة العولمة. فلكل العراقيين عدو واحد هو الفاشية الامريكية المستهترة، وليس ايران او سورية، ذلك لأن الشعبين الشقيقين يقفان معنا ضد العدو المشترك.

هذه الحقائق لا مفر منها، فعلى كل فرد أن يقرر ويقف بكل صراحة ووضوح اما مع المستعمرالفاشي او مع شعبه وليس لدى أي فرد حق التردد في الوقوف بحجة «عدم التدخل في السياسة»، ذلك لأن الموت والتعذيب والاختطاف والهجرة الجماعية جزء من السياسة ونتيجة ملازمة للاحتلال. ولهذا ايضاً اصبح توحيد الجهود ضرورة حتمية لكل الشعب للتخلص من السبب الاساسي لشقائه.

صحيح أن الشعب ما زال منشقاً على نفسه، ذلك لأن المستعمرين نفذوا سياسة «فرق تسد» كجزء من خطة الاحتلال، فأخذوا يركزون بتكرار على «الاكثرية الشيعية» و«المثلث السني» وفرقوا الشعب الى «السنة والشيعة والاكراد» وخرج القنباجي، المتكلم باسم المجلس الاعلى (جماعة الحكيم) يتهم مقتدى الصدر بترك المذهب الشيعي لأنه يحارب الاحتلال، واسس السفير الامريكي نيغروبونتي جيشاً تعداده 10 آلاف عسكري بقيادة الجنرال عدنان ثابت، مرتبطا مباشرة بالسفارة الامريكية، لتوجيهه، على شكل «فرق الموت» لقتل الابرياء من السنة والشيعة بغية احداث حرب طائفية لاضعاف الطرفين ومن ثم السيطرة عليهما. ولما فشل الامريكان في السيطرة على الامور قرروا الكلام عن «حكومة الوحدة الوطنية» واتهام وزارة الداخلية بقتل وتعذيب الابرياء وذهب السفير خليل زاد الى حد التصريح، في 3/4/2006، بأن «المليشيات (يقصد فيلق البدر) قتلوا أكثر من المتمردين».

كل هذا دليل واضح على تخبط العدو الامريكي وخذلانه في تحقيق الاستقرار في ظل الاحتلال البغيض. ولم يبق امام الشعب سبيل سوى الاستمرار في مقاومة المستعمرين الغزاة بالطريقة التي نفذها في مدينة الصدر والفلوجة والنجف، حين قصف الامريكان مرقد الخليفة علي بن ابي طالب دون احتجاج السيستاني. ولهذا استمرت المعارك في الميسان الى أن اضطرت القوات البريطانية على «الانسحاب الكلي من المحافظة وتسليمها لجيش المهدي»، وذلك حسب تصريح قائد العمليات البريطانية وعلى شاشة التلفزيون (في برنامج البانوراما في 19/3/2006) بل اعترف المتكلم العسكري البريطاني بـ «انسحاب قواته من البصرة الى داخل معسكر الشعيبة». في حين أكدت مراسلة الـ(بي بي سي) بأن «المعسكر معرض الى القصف المستمر بالهاونات». ولهذا ايضاً اضطر جون ريد، وزير الدفاع البريطاني، الى سحب بعض قواته من جنوب العراق وتحضير الاذهان للمزيد من التقهقر، بحجة ان «القوات العراقية اصبحت قادرة على السيطرة على الوضع!».

وفي كل حرب تفرض العمليات التكتيكية المتغيرة دوماً اعادة اصطفاف القوى. فمثلاً اتفق تشيمبرلين، رئيس وزراء بريطانيا، مع هتلر في ميونيخ في 29/9/1938 واعطاه الحق في احتلال تشيكوسلوفاكيا. ولكن حين استمر هتلر في زحفه لاحتلال بولندا في ايلول (سبتمبر) 1939 قررت بريطانيا اعلان الحرب على المانيا وبدلت تشيمبرلين بوينستون تشرتشل. وكذا الحال مع الاتحاد السوفييتي حين وقع وزير الخارجية مولوتوف معاهدة عدم الاعتداء مع نظيره روبينتروف بغية الحصول على سنتين من الوقت لتحضير البلد عسكرياً ضد الهجوم الهتلري. ولكن حين قرر هتلر الهجوم على الاتحاد السوفييتي في 22/7/1941 بادرت الحكومة السوفييتية بتوحيد جهودها مع بريطانيا لمحاربة هتلر. وكذا الحال مع الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ الذي فرض الجبهة الموحدة على جيان كايشيك، جلاد الشيوعيين، لطرد المحتلين اليابانيين. فالاحداث الجديدة الهامة تولد التناقضات الاساسية الجديدة وتليها اعادة الصفوف وغض الطرف عن الخلافات الثانوية بين الحلفاء الجدد لغرض التركيز على العدو الرئيسي والعمل على تأسيس جبهات جديدة لاحراز الانتصار. وهكذا كان الحال مع المبادرة بفتح الجبهة الثانية ضد المانيا النازية، خلال الحرب، حيث قررت بريطانيا وامريكا رفضها حتى تأكدتا من امكانية انتصار السوفييت على الالمان واحتمال انتهاء الهجمات السوفييتية باكتساح اوروبا كلها. فقررت الدولتان ترك الحليف السوفييتي في معمعته الشاقة واختيار الهجوم لاحتلال ايطاليا من جهة وفرنسا من الجهة الاخرى والزحف بسرعة فائقة للسيطرة على النصف الغربي من المانيا وانقاذ اوروبا الغربية من الشيوعية.

وفي الحرب العراقية القائمة لثلاث سنوات قرر حزب الدعوة الوقوف مع الاستعمار المحتل. الا ان المستعمرين يتعاملون مع القوات المحلية للفترة الضرورية لتنفيذ اغراضهم الستراتيجية وثم الانقلاب عليها. هذا ما نفذوه مع ارستيد في هاييتي ونوريوغا في بناما وسوهارتو في اندونيسيا وشفرنادزه في جورجيا وصدام حسين في العراق، سنة 1963 لمحاربة الشيوعية وفي سنين الحرب مع ايران لايقاف ثورتها الاسلامية من الانتشار الى الساحل الغربي من الخليج النفطي. وهذا ما يحدث مع الدكتور ابراهيم الجعفري في الوقت الحاضر. ومن جهة اخرى ادرك الشعب الكردي عمالة الحزبين الكرديين (اوك وحدك) لغرض الحصول على المزيد من الدولارات والسيطرة على المزيد من الاراضي الاميرية، فقرر اشعال الانتفاضة الجماهيرية في حلبجة لسحق الخونة وطردهم من المدينة الجريحة. هكذا ايضاً قرر اكراد السليمانية ترك صفوف الحزبين والتحضير لمجابهتهما بكل الطرق. فاعادة الاصطفاف وانضمام حزب الدعوة وجيش المهدي وابطال رحيم آوا وكلار وعقرة من الاكراد الى الجبهة الموحدة مع المقاومة، المتطورة في بغداد وشمال العراق وغربه، اصبحت ضرورة ملحة لا مفر منها. وعند ذاك يتوحد الشعب العراقي، بكل لغاته واديانه وطوائفه، ويقف صفاً واحدا ضد العدو الامريكي المنهار، طبقاً لما علمنا بدر شاكر السياب أثناء وثبة 1948 حين أنشد يقول:

لا صبر للشعب بعد اليوم فاستبقوا
نحو التحرر من مستعمر ضاري

* عضو الهيئة الادارية للهيئة العراقية للاعلام والثقافة الوطنية

حكومة «حماس» بين «الإفقار المالي» و«الإفقار السياسي»!

جواد البشيتي *

■ لا مال، وإنما ديون متراكمة، في خزينة حكومة «حماس»، التي ينبغي لها أن تجد مصدرا لدفع رواتب موظفي السلطة (نحو 140 ألف موظَّف) الذين لم يتقاضوا، حتى الآن، رواتبهم (نحو 116 مليون دولار) لشهر آذار المنصرم.. ولتمويل خدمات عامة عديدة تتولاها الحكومة. وإلى الآن، لم نسمع خبرا ماليا «مثيرا» من قبيل أن حكومة «حماس» قد تلقت مساعدة مالية عاجلة يُعتد بها من إيران، أو من قبيل أن الدول العربية «المانحة للوعود المالية» قد وفت بوعودها، مرسلةً بمساعدات مالية عاجلة إلى حكومة «حماس»، أو حتى إلى «فرع الرئاسة» في السلطة الفلسطينية. كل ما سمعناه هو أن الولايات المتحدة، بحسب أقوال لرايس في جلسة للكونغرس، تريد زيادة مساعداتها الإنسانية للفلسطينيين؛ لأنها لا تريد إرسال رسالة سلبية إليهم في شأن احتياجاتهم الإنسانية.

وحتى لا تذهب تلك المساعدات إلى حكومة «حماس»، التي لا بد من إفقارها ماليا واقتصاديا من أجل إفقارها سياسيا، تتوفر إدارة الرئيس بوش على إجابة السؤال «كيف؟»، وإن أظهرت رغبة في اتخاذ المنظمات غير الحكومية قناة تصل عبرها المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين. وهناك ميل لديها، على ما يزعم بعض المقرَّبين لها، إلى قناة ثانية هي مكتب الرئاسة الفلسطينية. أما إسرائيل فتدرس خيارا آخر هو إرسال أموال الجمارك والضرائب الفلسطينية (نحو 60 مليون دولار شهريا) التي تحتجزها إلى «قيادات محلية»! كل تلك المواقف إنما تنطوي على رسالة مالية ـ سياسية يقول فيها مرسلوها إنهم، في لعبتهم المالية، يستهدفون تبرئة أنفسهم من تهمة أنهم عازمون على معاقبة الفلسطينيين، ماليا واقتصاديا، على النتائج السياسية لأخذهم بالخيار الديمقراطي الذي طالما دعوهم إلى الأخذ به، و«تمويل» عملية التغيير السياسي لـ «حماس» وحكومتها، أي العملية المؤدية إلى قبولها للشروط والمطالب الإسرائيلية في محتواها، والدولية في شكلها، فالإفقار المالي والاقتصادي لحكومة «حماس» سيستمر ويزداد إلى أن تُظهر قيادة الحركة من «التجاوب» ما يكفي لمعاملتها ماليا على أنها من «المؤلَّفة قلوبهم»!

إن إسرائيل، وبدعم من الولايات المتحدة و«المجتمع الدولي» الذي تُحكم القوة العظمى في العالم قبضتها عليه، تسيطر سيطرة شبه مطلقة على الشروط المالية والاقتصادية الأساسية لحياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، موظِّفة هذه السيطرة مع آلتها العسكرية لنشر الموت والدمار، في سعيها المستمر إلى إنجاز مهمة فرض الحل النهائي الذي تريد، والمرفوض فلسطينيا، على الفلسطينيين. بآلتها الحربية تُدمِّر، وتعيد تدمير، الحياة الاقتصادية للفلسطينيين. وبسيطرتها البنكية تمنع، متى شاءت، وصول المساعدات المالية الخارجية إليهم. وبتحكمها في المنافذ الداخلية والخارجية تتحكم في اقتصادهم غير المالي من سلع وخدمات. لقد أدركت إسرائيل عبر الشارونية، برأسها القديم شارون ورأسها الجديد اولمرت، أن الحل النهائي الذي تريد لن تتوصل إليه عبر التفاوض السياسي مع الفلسطينيين قبل أن تنجح الضغوط العسكرية والاقتصادية والمالية في جعل قبولهم لهذا الحل الوسيلة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها تلبية حاجاتهم الإنسانية الأولية.

إسرائيل الشارونية سألت نفسها: ماذا تفعل بالفلسطينيين؟ هل تمنحهم من الأرض والسلطة ما يكفي لقيام دولة قومية لهم، مستقلة، ذات سيادة، متصلة جغرافيا وقابلة للحياة؟ هل تنقل السيطرة عليهم، وعلى أراضيهم، للأمم المتحدة حتى التوصل إلى حل نهائي عبر المفاوضات؟ هل تظل محتفظة بالسيطرة عليهم بصفة كونها سلطة احتلال ينبغي لها أن تتحمل المسؤولية كاملة عنهم؟ لقد اختارت «الأحادية» جوابا عن كل تلك الأسئلة، فالأحادية، نهجا ونتائج، هي وحدها التي ستؤدي، بحسب ما تتمنى وتتوقع، إلى فرض الحل النهائي الذي تريد، والمرفوض فلسطينيا، على الفلسطينيين. إنها الجريمة التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني على مرأى ومسمع من «المجتمع الدولي»، الذي فاضل بين الحل الدولي المفروض على الطرفين والحل الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين ففضَّل الثاني على الأول!

الجمع بين السلطة والمقاومة!

ليس من أهمية لنصر أحرزْتَهُ إذا لم تعرف كيف تحافظ عليه.. لقد أحرزت «حماس»، في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، نصرا فاجأها، في حجمه، أكثر من غيرها، وتحداها أن تعرف كيف تحافظ عليه، وتدرأ عنه شرَّ أن يحبل بنقيضه. ولو كان لنصرها الانتخابي العظيم أن يهمس إلى قيادتها بنصيحة لهمس إليها بنصيحة أن تخاطب الفلسطينيين، وناخبيها، قائلة إنها تفضِّل البقاء في المعارضة (البرلمانية) على تأليف الحكومة، التي هي كبيت العنكبوت أوهن البيوت، فكل من له عين تبصر، وأذن تسمع، لن يختار ما اختارته «حماس»؛ لأن ترجمة النصر الانتخابي بسلطة حكومية، في حال مثل الحال الفلسطينية، هي الخيار الأسوأ بالنسبة إلى «حماس»، وبالنسبة إلى الفلسطينيين عموما.

التجربة لم تبلغ بعد خاتمتها، ولكن ليس من سبب للاعتقاد بأنها ستأتي بنتائج تذهب بتوقع أن تأتي حكومة «حماس» بنتائج تذهب بالنصر الانتخابي للحركة، وتُضعف وزنها السياسي والشعبي. وهذا الذي أتوقع لا يصدر عن رغبة في أن تمنى «حماس» وحكومتها بالفشل، ولا يبرِّر الإحجام عن سعي الفلسطينيين جميعا إلى تذليل العقبات من طريق حكومة «حماس»، فالقارب واحد. ونحن لو جئنا بنابليون، وعهدنا إليه بتأليف الحكومة الفلسطينية، لما استطاع أن يأتي بما يعجز عنه هنية.

الخطأ الأول ارْتُكِب إذ ارتضت «حماس» تأليف حكومة اللون الواحد. والخطأ الثاني ارْتُكِب إذ سعت «حماس»، أو أظهرت ميلا، إلى تضخيم سلطات وصلاحيات حكومتها، وكأن نتائج انتخابات المجلس التشريعي، وحدها، تمنحها الحق في أن تكون الوريث الشرعي الوحيد للممثل الشرعي الوحيد، وهو منظمة التحرير الفلسطينية. والخطأ الثالث ارْتُكِب إذ شرعت حكومة «حماس» تخاطب العالم سياسيا وكأن لا وجود لمرجعية سياسية عليا للشعب الفلسطيني، وكأن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس السلطة الفلسطينية قد أصبح في منزلة ملكة بريطانيا، يملك ولا يحكم.

والخطأ الرابع ارْتُكِب إذ عادت «حماس» إلى جدل سياسي أصبح جزءا من الماضي، ولا يمكن فهمه الآن إلا على أنه فخ سياسي نصب لـ «حماس» وحكومتها، وللفلسطينيين عموما. وكان اجتناب الوقوع في هذا الفخ ممكنا لو أن قيادة «حماس» قالت إن الملف السياسي ليس من اختصاصها، وإنما من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية، التي لبت، من قبل، الشروط التي تُدعى «حماس» إلى تلبيتها الآن.

لو قالت ذلك لكفت نفسها، والشعب الفلسطيني، شرور ما يسمى «الشروط والمطالب الدولية»، التي هي إسرائيلية القلب.

إن الإفراط في تسييس الحكومة الفلسطينية لن يسمح لـ «حماس» بالجمع بين المقاومة والسلطة، فهذا الجمع لا تقوم له قائمة إلا إذا أقامت حماس «جداراً أمنياً» بين حكومتها وبين الملف السياسي، الذي يحظى امتلاك المنظمة له بالشرعية الفلسطينية والعربية والدولية.

و«حماس»، لو قررت العمل بما تقتضيه مصالحها الحقيقية، لما طلبت مزيدا من السلطة التي لدى رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، فلتفكِّر قيادة «حماس» مليا، وعلى سبيل المثال، في عواقب نقل السيطرة الأمنية على معبر رفح من رئاسة السلطة إلى حكومة «حماس». لو حدث ذلك، هل يظل المراقبون الأوروبيون في المعبر؟! وإذا تركوه، هل ثمة ما يمنع إسرائيل، عندئذ، من استعادة سيطرتها العسكرية عليه؟! إنها مفاضلة لا تسر الفلسطينيين، ولكن هل من مفاضلة أقل سوءا؟!

إنه لخيار سيىء، بحسب معيار المصلحة السياسية الفلسطينية، أن تلبي «حماس»، أو حكومتها، ما يسمى «الشروط والمطالب الدولية»، ولكن الأسوأ منه أن تَقترح تلك الهدنة المشروطة طويلة الأجل (عشر سنوات) فهذا الاقتراح لن يعطي من النتائج إلا ما يعود بالنفع، عمليا وموضوعيا، على الجولة الثانية من الأحادية التي يتوعد بها اولمرت الفلسطينيين، وعلى السعي الإسرائيلي لإظهار حكومة «حماس» على أنها المرجعية السياسية العليا للشعب الفلسطيني حتى يظل ممكنا تعريضه لمزيد من الضغوط.

كانت النية هي «الجمع»، أي التوصل إلى نتائج عملية يتأكد من خلالها أن «حكومة حماس = سلطة + مقاومة».

ولكن، حتى الآن، لم نرَ من النتائج إلا ما يؤكد أن «حكومة حماس = سلطة – مقاومة».

* كاتب فلسطيني

تعذيب الحوامل الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية

محمد خليفة *

■ جاء في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن العديد من الأسيرات الفلسطينيات وضعن مواليدهن وهن مقيدات الأيدي . ويتم تجريدهن من كل خصائص الإنسانية وحقوقها ، بهدف خلخلة نفوسهن وإذلالهن بشتى الأساليب . وتقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي مئات الأسيرات الفلسطينيات ضمن أكثر من عشرة آلاف أسير فلسطيني . هذه أفاعيل بني إسرائيل ، مهمتهم الظلم والفجور ، يمارسون أشنع وأبشع المعصية في كل ميدان خاصة على المرأة الفلسطينية التي تعاني اليوم من قلّة الناصر وضعف المعين أمام الباطل المدجج بسلاح الظلم . ولا شك أن لدى العقلية الصهيونية القدرة على ابتداع أساليب تعذيب لم تكن موجودة من قبل ، خاصة أن الأسير المعذب هو الإنسان الفلسطيني الذي احتلت أرضه ويسعى بكل جهد إلى طرده منها . ولذلك ، فإن السجان الصهيوني يتفنن في ابتداع أساليب التعذيب للتنكيل بهؤلاء الأسرى المظلومين ولا يردعه في ذلك رحمة ولا ضمير ، لأنه لا يعتبر الإنسان الفلسطيني إنساناً ، بل هو في نظره في مرتبة الحشرات الضارة التي ينبغي تنظيف الأرض منها . فالفلسطيني الجيّد ، كما يقول الصهاينة ، هو الفلسطيني الميت .

ومن هذا المنطلق فإن أي أسلوب يفيد في القضاء على الشعب الفلسطيني هو أسلوب جيّد يجب اتباعه . وتتنوّع أساليب التعذيب بين اللين والشدّة ، وكلا الأمرين مرّ . ومن الأساليب اللينة أن يوضع الأسير في غرفة مظلمة ضيقة باردة خالية من كل شيء إلاّ من جسده المعذّب . ويوصف هذا الأسلوب باللين لأن الأسير فيه يرتاح من العذاب الجسدي الذي يمارسه السجّانون على الأسرى . وأما أبشع صور التعذيب فهي أن يُحرم الأسير من النوم بالأضواء المبهرة والموسيقى الصاخبة ليل نهار حتى يفقد عقله ، أو أن يضع السجّان في دبر الأسير عصا غليظة ويقوم بتحريكها جيئة وذهاباً حتى تتمزّق أحشاء الأسير وينقطع نفسه من الصراخ ، ولا مجيب . ويخضع الأسرى للابتزاز الجنسي بهدف إذلالهم . ويبقى وضع الأسيرات الفلسطينيات أصعب بكثير من وضع الأسرى الرجال ، لأن المرأة بطبعها كائن ضعيف رهيف ، وعندما تقع في أيدي الذئاب البشرية المفترسة ، فإنها ينتهك عرضها وتعرّى ليل نهار وهي معلقة من يديها بحبل مربوط إلى عطالة في سقف الغرفة ، وقد تهلك هذه المسكينة وهي على حالها هذه ، وعند ذلك تقوم الذئاب البشرية بافتراسها وهي ميتة ، وقد تسرق أعضاؤها ومن ثم ترمى في القمامة كأية جيفة . والواقع أن لدى إسرائيل مؤسسة متكاملة للتعذيب ، ولا نعلم أن ثمة دولة أخرى عبر التاريخ امتلكت من فنون التعذيب في يوم من الأيام ما ابتكرته عبقرية التعذيب الإسرائيلية . وهناك في إسرائيل الآن معاهد متخصصة في تدريس أساليب التعذيب ، كما أن هناك نظريات في التعذيب وضعها عتاة المجرمين الصهاينة تتحدث عن كيفية تعذيب الأسير وأفضل الأساليب المفيدة في تعذيبه . وتتحفظ إسرائيل على هذه النظريات وتطلب إعطاءها براءة اختراع عالمية فيها ، لأن ما أنجزته في سبيل تطوير التعذيب ومؤسسته يستحق أن تحتكر وحدها حقوق بيع نظرياته لمن يرغب من المشترين وخاصة في الدول الحليفة لها في الغرب . ولا شك أن تعذيب شعب بأكمله مسألة ليست سهلة على الإطلاق ، ولو لم يكن الذهن الصهيوني إجرامياً بالفطرة لما كان قادراً على حمل هذا العبء الثقيل . فمنْ منَ السجّانين في العالم يفطن ، مثلاً ، إلى وقع تقييد أيدي وأرجل الحوامل الأسيرات ، وإبقائهن على هذه الأوضاع حتى يلدن ، فيأتي الأسيرة الطلق وهي مكبّلة بالقيود ، ولا يعلم حجم الآلام التي تأتي للحوامل ساعة الطلق إلاّ النساء اللائي ولدن . وتستغيث تلك المسكينة وتعلو استغاثتها ، ولا يسمعها سوى جدران الغرفة ، فتتألم تلك الجدران وتتصدّع لشدّة الصراخ . أما السجانون ، فإنهم كلما سمعوا استغاثة أقوى ، كلما ضحكوا ضحكة أقوى ، فتضع الحامل وليدها وربما يبقى معلقاً بحبل السرّة إلى أمد طويل حتى يأذن السجانون بنقلها إلى المستشفى مع وليدها. ولعلها تموت قبل ذلك أو يموت وليدها ، وعندئذ يفرح السجانون كثيراً ، لأنهم بزعمهم قد تخلصوا من فلسطيني جديد . فما أبشع ما يقوم به الصهاينة وما أبشع صمت العالم تجاه جرائمهم . لكن لا شك أنهم مع مؤسساتهم التعذيبية والقمعية، سيذهبون . وكلما أحسوا بقرب أجلهم زادوا من تعذيبهم ، وهم في ذلك كمن يصارع الموت أملاً منه في أن يغلبه ، لكنه يموت في النهاية ، وتنتهي قصته إلى مزبلة التاريخ .

أما المرأة الفلسطينية المتمسكة بطريق العزة والحرية والكرامة ، فهي في عهد مع الله بأن تصمد وتصبر وتصابر بقوة ووجد وتصميم ووفاء بالعهد لأرض فلسطين ، واستمساكاً بميثاقها بأن تجعل الطفل الفلسطيني إنساناً متمسكاً بإيمانه وعقيدته وأرضه بالرغم من مشقّة الطريق وما يحف بها من شتى الابتلاءات الخارقة والمعاناة المشحونة من المغتصب العابث بالإنسان والمدجج بالأحقاد وقيود الأصفاد إلى حين تحرير الأرض والتاريخ وبيت المقدس وفلسطين ، وطن الأنبياء وثمار الروح .

* كاتب من الإمارات

أيتها الأمّهات: احذرن الربّان!! «في عيد الأم»

علي طه النوباني *

■ عرضت فضائية الجزيرة تقريرا قارنت فيه بين احتفالين تم إحياؤهما في القاهرة بمناسبة عيد الأم، الاحتفال الأول كان برعاية رسمية من قبل الدولة، وقد تم فيه تكريم أمهات الناجحين والمشاهير أمثال البرادعي ونجيب محفوظ وحسام حسن وغيرهم.

أما الاحتفال الثاني فقد كان شعبيا بكل معنى الكلمة حيث ظهرت فيه الأمهات الثكالى اللواتي فقدن أولادهن في حادثة غرق العبارة المصرية التي تاهت في غياهب البحر الأحمر. كيف لا؟! وهو البحر الذي لا يعدو ان يكون زقاقا بالنسبة لبحار ومحيطات العالم.

هكذا تأتي الحوادث متناسقة مع الأحاديث الروتينية المتكررة في مجالس العزاء في بلاد العرب، فالبحث في أسباب الموت أمر لا يستحب الخوض فيه من باب ان الموت قضاء وقدر، حتى لقد سحب بعض المتفقهين هذه المقولة على القتل العمد!!

لا بأس! فمن الطبيعي في أشباه الدول ان يتبخر الفقراء لكي يتحولوا إلى دولارات في جيوب السماسرة وأصحاب ممالك الفساد والرشوة ولتحتفل الأمهات متشحات بالسواد على أرصفة البؤس والحسرة فليس بالقدر نفسه من الأهمية بأي حال من الأحوال ان يركب عاملٌ سفينةً آمنةً بعد تذوقه مرارة الذل والمهانة في أقاليم الضياع، وان يستطيع مرتش عفن تأمين مصاريف أولاده في عواصم الدعارة ومرافئ الحقارة بل وتزويد كلابه المدللة بأصناف الرعاية ابتداء باللحوم المعلبة، وليس انتهاء بالشامبو والمطاعيم وحتى الدمى والألعاب الخاصة بالكلاب.

ولا بأس أيضا ان ينجو الربان وتغرق السفينة والركاب على عكس ما اعتدنا عليه في الحكايات، فقد صارت القاعدة في بلادنا العربية ان يثقب الربان السفينة ويمزق أشرعتها ثم يلوذ بالفرار، ويترك الناس يصارعون أقدارهم التي كان هو أسوأ ما فيها... ويا لها من أقدار !!

وإذا ما سقط ربان هنا أو هناك في يد من أذاقهم صنوف الذل والمهانة فان جعيره يرتفع مطالبا بمحاكمة عادلة وهيئة دفاع رفيعة المستوى مع ان أياً من ضحاياه لم يحظ بأي محاكمة عادلة كانت أم غير عادلة ومع انه مزق الأشرعة وأغرق الركاب ولم يحظ منه الناس إلا بالموت والخراب.

فيا أيتها الأمهات المتشحات بالسواد دونكن ما تبقى من أولادكن واحذرن من الربان...احذرن من الربان...

* عضو رابطة الكتاب الأردنيين